مجلة اتّحاد الجامعات العربيّة للآداب المجلد 19 العدد 2، 2022، ص ص 555-587

فشل عمليّة الانتقال الديمقراطيّ في تونس (2010-2021): الأسباب والسيناريوهات المتوقّعة

عارف بني حمد*

تاريخ الاستلام 2021/12/28 تاريخ القبول 2022/2/1
https://doi.org/10.51405/19.2.10

ملخّص

هدفت الدراسة إلى إبراز التأصيل النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي، ودراسة أسباب فشل التجربة التونسية بعد مرور عشر سنوات على بداية عملية الانتقال الديمقراطي، في ظل تصاعد الأزمة السياسية والدستورية والصراع بين الرئاسات الثلاث: رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس نواب الشعب. كما هدفت الدراسة إلى معرفة المبررات التي دفعت رئيس الجمهورية لإصدار قرارات استثنائية (2021/7/25) بتجميد العملية الديمقراطية. ووظّفت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاحتمالي. وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها من حيث إن هناك علاقة ارتباطية بين فشل عملية الانتقال الديمقراطي وبين شكل النظام السياسي المختلط الذي تم اعتماده بدستور 2014. ورجحت الدراسة سيناريو تعديل النظام السياسي وهيكليته باتجاه النظام الرئاسي.

الكلمات المفتاحيّة: تونس، الانتقال الديمقراطي، حزب النهضة، قيس سعيد، راشد الغنوشي، نظام سياسي هجين.

المقدّمة

دخلت تونس في أزمة سياسية ودستورية بتاريخ 25 /2021/7، بعد القرارات الاستثنائية التي أصدرها الرئيس قيس سعيّد، بدعم من المؤسسة العسكرية والأمنية، وذلك استنادًا للفصل 80 من الدستور التونسي لعام 2014، التي تضمنت إعفاء رئيس الحكومة من منصبه، وتجميد كل اختصاصات البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه، وتركيز كل السلطات بيد الرئيس[1].

وبرزت الأزمة السياسية والدستورية بشكل واضح بعد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2019 بالصراع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث: الجمهورية، والحكومة، والبرلمان،

© جميع الحقوق محفوظة لجمعيّة كلّيّات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتّحاد الجامعات العربيّة 2022.

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وازدادت حدتها بتاريخ 2021/1/16 بعد إجراء رئيس الحكومة التونسية (هشام المشيشي) تعديلا وزاريا على حكومته، ورفض الرئيس قيس سعيد قبول الوزراء الجُدُد لأداء اليمين بعد نيلهم الثقة من البرلمان، بدعوى وجود شبهات فساد، وتضارب مصالح تحوم حول البعض منهم، كما رفض الرئيس المصادقة على تشكيل المحكمة الدستورية[2].

وستتم خلال هذه الدراسة تغطية الموضوعات التالية: الإطار النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي، تطورات الأزمة التونسية في الفترة ما بين 2010 – 2021، وتطور النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال حتى عام 2021، وخريطة القوى السياسية التونسية، والقرارات الرئاسية الاستثنائية التي جمدت العملية الديمقراطية، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية، وسيناريوهات مستقبل الأزمة التونسية.

أهمية الدراسة

تركز الدراسة على مفهوم الانتقال الديمقراطي ودراسة أسباب فشل عمليات الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي، وخاصة التجربة التونسية التي كانت بارقة الأمل العربية بوصفها نموذجا يمكن الاقتداء بها. كما تبرز أهمية الدراسة في مجال إغناء المكتبة العربية، والتأسيس لدراساتٍ مستقبليةٍ حول موضوع الانتقال الديمقراطي ومعوقاته.

مشكلة الدراسة

إن المشكلة الأساسية التي تدور حولها هذه الدراسة هي تحليل عملية الانتقال الديمقراطي في دولة عربية عانت لعقود من نظام حكم استبدادي، ومحاولة تطبيق دستور مختلط، يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، ولا يناسب الوضع التونسي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التأصيل النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي، وإلى دراسة أسباب فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

الفرضية

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن هناك علاقة ارتباطية بين فشل عملية الانتقال الديمقراطي وبين شكل النظام السياسي المختلط الذي أقره دستور 2014.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما الإطار النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي؟

- ما تطورات الأزمة التونسية في المدة ما بين 2010 – 2021؟
- ما التطورات السياسية التونسية في الفترة ما بين 2010 - 2021؟
- ما دور حركة النهضة الإسلامية وخريطة القوى السياسية؟
- ما المواقف المحلية والإقليمية والدولية من الأزمة التونسية؟
- ما سيناريوهات الأزمة التونسية ومستقبلها؟

منهجية الدراسة

تم توظيف أكثر من منهج من مناهج البحث في هذه الدراسة، وكان أبرزها: المنهج التاريخي لدراسة مراحل تطور الأزمة التونسية، والمنهج الوصفي لوصف الحالة والظروف التي أدت إلى الأوضاع الحالية في تونس، والمنهج التحليلي الذي يهدف إلى تحليل الوقائع والأحداث وأسباب الاستعصاء الديمقراطي، وكذلك المنهج الاستقرائي الاحتمالي لاستشراف سيناريوهات الأزمة السياسية التونسية ومستقبلها.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الجمهورية التونسية، دولة عربية تقع في شمال إفريقيا، وتحديدًا بين الجزائر وليبيا، وتبلُغ مساحتها (163,610) كم2، وتمتد على البحر الأبيض المتوسط مسافةً تصل إلى (1,148) كيلو مترًا. ويبلغ عدد سكانها (11,721,177) نسمة؛ وذلك حسب إحصائيات شهر تموز عام 2020[3].
- الحدود الزمانية: تقتصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة على الأعوام (2010 -2021).

مصطلحات الدراسة

الديمقراطية: عرفها الرئيس الأميركي (أبراهام لينكولن) بأنها: حكم الشعب لمصلحة الشعب، وبوساطة الشعب. وعرفها (آلان تورين) بأنها: اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة[4].

الانتقال الديمقراطي: العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال، أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي[5].

ترسيخ النظام الديمقراطي: عملية تطوير النظام الديمقراطي وتعزيزه حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر[6].

نظم سياسية هجينة: النظم التي تجمع بين عناصر النظم غير الديمقراطية وملامح النظم الديمقراطية وعناصرها[7].

الدراسات السابقة

دراسة (الحفيان، 2021) بعنوان: **تونس بعد انقلاب يوليو 2021: التحولات والمسارات.** هدفت إلى استعراض المسار الديمقراطي في تونس منذ نجاح الثورة التونسية عام 2011 حتى الآن، وظهور صراع بين الرئاسات الثلاث، والإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس. واستخدمت المنهجين التاريخي والتحليلي. وتطرقت الدراسة إلى ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية الداعمة في معظمها للإجراءات، ووضعت الدراسة عدة سيناريوهات لتطورات الأزمة التونسية، وقد رجحت سيناريو تمكن الرئيس من السيطرة على مقاليد السلطة، نظرا لحجم الدعم الداخلي والخارجي الذي يحظى به الرئيس لغاية الآن[8].

دراسة الكشو، 2021، **الجدالات حول طبيعة النظام السياسي في الحالة التونسية.** هدفت إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة السياسية في تونس، واستخدمت منهج النظم لدراسة تطورات النظام السياسي. وأشارت الدراسة إلى أن التوافق على شكل النظام السياسي هو أحد أصعب الخيارات السياسية بعد الثورة التونسية. وخلصت الدراسة إلى أن الانتخابات التشريعية الأخيرة 2019 أسهمت في ظهور الأزمة السياسية، إضافة إلى مناقشة قضية تعديل القانون الانتخابي، وعدم اكتمال المنظومة السياسية والقانونية[9].

دراسة فردي، 2020، **النظام السياسي في تونس وأزمة الثقة: إلى أين؟** هدفت لمعرفة شكل النظام السياسي التونسي، واستخدمت المنهج المقارن ومنهج النظم، واستعرضت النظم السياسية السائدة في العالم: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي، وشبه الرئاسي؛ لمعرفة هوية النظام السياسي في تونس. وخلصت الدراسة بعد استعراض صلاحيات السلطات الثلاث في دستور عام 2014، إلى أن النظام السياسي التونسي نظام شبه برلماني، وأنه مع التطبيق برزت عيوب كثيرة وصراع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث؛ مما دفع الكثيرين للمطالبة بتعديل النظام السياسي[10].

دراسة كعيبة، 2020، **التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي**، هدفت لمعرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية قبل الثورة التونسية عام 2010 على النظام السياسي، واستخدمت منهج النظم والمنهج التاريخي. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بدون إصلاحات سياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وفشل الحلول الأمنية في معالجة المشكلات السياسية[11].

دراسة عبودة والدبابي، 2019، **النظام السياسي التونسي بين النصوص والتطبيق.** هدفت الى دراسة الظروف التي صاحبت وضع دستور عام 2014، حيث ظهر تياران حول طبيعة

النظام السياسي المنشود، تيار يطالب بنظام سياسي برلماني صرف، ودعم هذا التيار حركة النهضة الإسلامية، والتيار الآخر الذي طالب بنظام سياسي مختلط: برلماني ورئاسي، وهو ما تم في دستور 2014 باختيار نظام سياسي تشاركي هجين. واستخمت الدراسة منهج النظم والمنهج المؤسسي. وخلصت إلى أنه مع تطبيق دستور عام 2014 برزت خلافات حول الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة[12].

دراسة الرديسي، 2018، **التحول السياسي في تونس 2011 – 2014 المسارات والرهانات.** هدفت إلى دراسة معوقات عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، واستخدمت المنهج التاريخي والتحليلي. وخلصت الدراسة إلى أن العوامل التي أدت إلى تعثر عملية الانتقال الديمقراطي تتمثل بالآتي: تركة النظام السابق، فشل الحكومات المتعاقبة بمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، صعوبة إدارة العملية الديمقراطية، وغرور حركة النهضة كمنتصر في الانتخابات ومحاولتها السيطرة على مفاصل الدولة[13].

دراسة الجمعاني، 2014، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق.** هدفت إلى تسليط الضوء على المشهد السياسي في تونس، واستخدمت المنهج التاريخي والتحليلي، واستعرضت الأزمة السياسيّة في تونس وأشارت إلى أنّها لم تكن نتاج مستجدّات اللّحظة الراهنة فحسب، بل هي وليدة تراكمات المرحلة الانتقالية الصّعبة للانتقال من مرحلة الثّورة إلى مرحلة بناء الدّولة، فتأسيس الدّولة الديمقراطية بديلًا عن الدّولة الديكتاتورية وإقامة النّظام السّياسي التعدُّدي بديلًا عن النّظام الأحادي الدّكتاتوري. وخلصت الدراسة إلى أن الديمقراطية بحاجة إلى التعلم والممارسة ومشاركة الكل دون إقصاء[14].

الدراسات الأجنبية:

دراسة Fuer and Rumley and Fishman and Zelin 2021 بعنوان: **تعمق عدم اليقين السياسي في تونس.** هدفت إلى دراسة مستقبل الأوضاع السياسية في تونس بعد الأجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد، وطالبت الولايات المتحدة بدعم التعددية السياسية وحقوق الإنسان في تونس، والعودة إلى المسار الديمقراطي لكي تحصل تونس على مساعدات ومنح وقروض من المؤسسات الدولية. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي. وخلصت إلى أن هناك ضبابية في مستقبل العملية السياسية في تونس[15].

دراسة Fuer, 2021 بعنوان: **الأزمة السياسية في تونس: خيارات الإستجابة الأمريكية.** هدفت الدراسة إلى تقييم التجربة الديمقراطية في تونس، بعد الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد بإقالة رئيس الحكومة وتجميد عمل البرلمان، وتركيز كل السلطات بيده.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليليّ ومنهج النظم. وخلصت إلى أن أسباب تعثر التجربة الديمقراطية: أزمة اقتصادية خانقة، أزمة سياسية وصراع بين الرئاسات الثلاث، أزمة صحية خانقة جراء جائحة كورونا. وطالبت الدراسة الولايات المتحدة بمساعدة تونس على تجاوز أزمتها وضمان استقرار تجربتها الديمقراطية من خلال الضغط على الرئيس سعيد بوضع خارطة طريق للعودة إلى المسار الديمقراطي[16].

دراسة Dawood Sofi, 2019 بعنوان: **الإسلام السياسي في تونس: تاريخ النهضة.** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على نشأة حركة النهضة الإسلامية في ستينيّات القرن الماضي كفرع من جماعة الإسلام السياسي التابع لجماعة الإخوان المسلمين. واستعرضت الدراسة محاولات الحركة التغلغل في المجتمع التونسي في أوساط المعلمين والجامعات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، مما دفع نظام ابن علي إلى حظرها وملاحقة قادتها. وانخرطت الحركة بالثورة التونسية عام 2010 ولعبت دورا في النظام السياسي الجديد وحققت أعلى المقاعد في البرلمان وتحالفت مع قوى سياسية ليبرالية وعلمانية بهدف السيطرة على مفاصل الدولة. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وخلصت إلى أن حركة النهضة تبقى لاعبًا أساسيًا في العملية السياسية في تونس[17].

دراسة Kchouk and Mamuji, 2018 **بعنوان: تغيير النظام وسلوك النخبة: حالة الانتفاضة التونسية 2010- 2011.** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الانتفاضة الشعبية التي أدت إلى تغيير نظام إبن علي، بسبب وجود أزمة سياسية. واستخدمت الدراسة المنهجين التاريخي والنظم، وخلصت إلى أنه رغم سقوط نظام ابن علي، فإنه لم يحدث انشقاق في صفوف النخب الأمنية والسياسية والاقتصادية في النظام[18].

دراسة Marzo, 2018 بعنوان: **المنعطفات الحرجة، تبعية المسار ومساهمة حركة النهضة في الانتقال التونسي إلى الديمقراطية.** هدفت إلى دراسة دور حركة النهضة الإسلامية في عملية التحول الديمقراطي في تونس. واستخدمت المنهجين التاريخي والتحليلي، وخلصت إلى أن حركة النهضة لعبت دورا فاعلا في عملية التحول الديمقراطي، حيث تبنت الحركة نظرة سياسية براغماتية وتأقلمت مع التطورات السياسية، وأسهمت عامي 2013 و2014 في تعزيز المسار الديمقراطي والمصالحة الوطنية[19].

دراسة Amoyi, 2016 بعنوان: **فشل إسلاميو النهضة، وفقا لنظريات الدول الفاشلة وأزمات السلطة والكفاءة.** هدفت إلى إبراز دور حركة النهضة الإسلامية في تحويل تونس إلى دولة فاشلة، كما تم تطبيق نظريات الدولة الفاشلة على الحالة التونسية، ودراسة الأسباب التي

أدت إلى تراجع وضع حركة النهضة الإسلامية في الانتخابات التشريعية عام 2014. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وخلصت إلى أن فوز حركة النهضة بأغلبية مقاعد البرلمان التونسي وتشكيلها حكومة ترويكا مع حزبين علمانيين معتدلين لم يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي في تونس بل تم تحويل تونس إلى دولة فاشلة[20].

هذا وسوف يتم تناول هذا البحث ضمن المباحث والمطالب الآتية:

المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي

شكل موضوع التحول الديمقراطي مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ منتصف سبعينيّات القرن العشرين، فقد انطلق ما يسمى بـ "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وإفريقيا ووسط وشرق أوربا. وجاءت أحداث الربيع العربي عام 2010 التي انطلقت من تونس لتثبت أن الشعوب العربية تواقة للديمقراطية مثلها مثل شعوب العالم[21].

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي:

تعني عملية الانتقال الديمقراطي العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. ويمكن أن تتم العملية من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بوساطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي. وتكتمل عملية الانتقال الديمقراطي عندما تتحقق الأمور الآتية: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد، وتشكيل حكومة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسات جديدة تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها[22].

المطلب الثاني: عوامل الانتقال الديمقراطي:

أولا - العوامل الداخلية:

تفاقم حدة الأزمات الداخلية: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، أو نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وعندما يعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية يفقد شرعيته ويواجه معارضة ضده، وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو

التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة، وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام الديكتاتوري، وتدشن لمرحلة الانتقال الديمقراطي[23].

ثانيا- العوامل الخارجية:

تلعب العوامل الخارجية دورا بدرجات متفاوتة، وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي، فقد لعبت الدول الغربية دورا في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، خلال الموجة الثالثة، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، وتقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ومن خلال ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية ... ولعب صندوقا النقد والبنك الدوليين دورا في دعم سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي في العالم، كما لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان دورا في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي. كما يمكن أن يحدث الانتقال الديمقراطي من خلال الحرب والاحتلال الأجنبي على غرار ما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية[24].

المطلب الثالث: طرق الانتقال الديمقراطي:

تمر عملية الانتقال الديمقراطي بثلاث مراحل: انهيار النظام السلطوي، ومرحلة الانتقال الديمقراطي، ومرحلة الرسوخ الديمقراطي[25].

وحدد الباحث الأمريكي (دانكورت روستو) مراحل الانتقال الديمقراطي بأربع مراحل: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، مرحلة الإعداد، مرحلة القرار، ومرحلة التعود[26].

وهناك أربع طرق رئيسة للانتقال الديمقراطي وهي[27]:

1. **الانتقال من أعلى:** انتقال يتم من داخل النظام القائم، وتقوده وتهندسه القيادة السياسية، أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة. وغالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف.
2. **الانتقال من أسفل:** تتم هذه الطريقة بتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها قوى المعارضة، أو عندما يتم إسقاط النظام بوساطة انتفاضة أو ثورة شعبية.
3. **الانتقال من خلال التفاوض:** يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة؛ وذلك عندما يكون هناك نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين.

4. الانتقال من خلال التدخل العسكري: يتم من خلال التدخل العسكري الخارجي، وعادة ما يحدث التدخل العسكري لأسباب وذرائع مختلفة، منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة، أو أهداف ومصالح أخرى [28].

المطلب الرابع: نتائج الانتقال الديمقراطي:

هناك عدة احتمالات لنتائج الانتقال الديمقراطي: النجاح بترسيخ النظام الديمقراطي، أو تشكيل نظام سياسي هجين أو مختلط، أو العودة إلى شكل من أشكال النظم غير الديمقراطية، أو دخول البلاد في مرحلة من الصراع الداخلي والحرب الأهلية[29]. وسوف يتم تناول هذه النتائج كما يأتي:

أولا- ترسيخ النظام الديمقراطي:

يعني عملية تطوير النظام الديمقراطي وتعزيزه حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. أو يعني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذى يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه[30].

وتلعب عوامل عدة في ترسيخ النظام الديمقراطي، ومنها: فاعلية المؤسسات السياسية، كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، نشر الثقافة الديمقراطية، فاعلية منظمات المجتمع المدني، استقرار الدولة ورسوخ شرعيتها، استمرار الالتزام بقواعد الديمقراطية، عوامل خارجية إقليمية ودولية داعمة[31].

وهناك مؤشرات تدل على رسوخ الديمقراطية منها: تكرار الانتخابات والقبول بنتائجها، ورسوخ المؤسسات السياسية الديمقراطية وقدرتها على التكيف، والالتزام بأسس وقواعد الممارسة الديمقراطية حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وقناعة الأغلبية العظمى من المواطنين بأن الإجراءات الديمقراطية هي الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة، ووجود درجة مقبولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وسيادة حكم القانون، والشفافية، والمساءلة، واحترام الحقوق السياسية والحريات المدنية للمواطنين[32].

ويتسم النظام الديمقراطي، بعد انتهاء عملية الانتقال الديمقراطي بحدوث عملية تداول سلمي للسلطة، واستمرار النظام الديمقراطي بعد إجراء الانتخابات للمرة الثانية، وإقامة مؤسسات فاعلة وإصلاح المؤسسات القديمة، ووجود إطار دستوري، وظهور نظام تنافسي، واستقرار النظام، وزوال خطر قيام حرب أهلية، أو التهديد بالسلاح، وبكون الجيش تحت قيادة مدنية، والاعتراف الدولي بالنظام على أنه ديمقراطي، والحصول على عضوية المؤسسات الدولية [33].

ثانيا- النظم السياسية الهجينة:

تظهر نظم سياسية هجينة بعد عملية الانتقال الديمقراطي، تجمع بين عناصر النظم غير الديمقراطية وملامح النظم الديمقراطية وعناصرها، وتصنف على أنها دول "حرة جزئيا" مقارنة بمجموعتي "الدول الحرة" و"الدول غير الحرة". وتقع هذه النظم السياسية في منطقة سياسية رمادية بين النظم الديمقراطية الكاملة من ناحية، والنظم غير الديمقراطية الخالصة بالمعنى الكلاسيكي من ناحية أخرى[34].

المبحث الثاني: تطورات الأزمة السياسية

المطلب الأول - النظام السياسي التونسي

أولا- دستور عام 2011/ نظام برلماني:

منح الدستور التونسي عام 1959 صلاحيات كبيرة جدًا لرئيس الجمهورية، على حساب البرلمان والحكومة، وبذلك كان النظام السياسي التونسي قبل الثورة التونسية 2010 نظاما رئاسيا فرديا ديكتاتوريا[35].

وتم طرح أسئلة عقب نجاح الثورة التونسية عام 2010 حول أفضل الأنظمة السياسية التي تناسب تونس: النظام الرئاسي أم النظام البرلماني؟ وظهر وقتها تياران: تيار يطالب بنظام سياسي برلماني صرف، ودعم هذا التيار حركة النهضة الإسلامية، والتيار الآخر طالب بنظام سياسي مختلط برلماني ورئاسي، وتم تفضيل النظام البرلماني، وتم الأخذ به عام 2011، واستمر إلى أن تم وضع دستور عام 2014[36].

وفي هذه المرحلة وجد رئيس الجمهورية آنذاك (المنصف المرزوقي) أن دوره رمزي، وعبّر عن احتجاجه على هذا الوضع بأشكال مختلفة. ومن هنا جاء النظام الهجين فى دستور عام 2014 ليعطي رئيس الجمهورية بعض الصلاحيات الإضافية، وإن ظلت أقل من سلطات رئيس الحكومة، وترك الدستور بعض المساحات الرمادية بخصوص الصلاحيات التي أصبحت موضع تنازع[37].

ثانيا- دستور عام 2014/ نظام سياسي هجين:

بهدف معالجة الخلل الذي صاحب تطبيق النظام البرلماني (2011 -2014)، تم وضع دستور جديد عام 2014، وأصبح النظام السياسي نظاما تشاركيا، أي هجينًا مزدوجًا، أو برلمانيًا معدّلاً؛ فقد تم توزيع الصلاحيات بين رئيسي الجمهورية والحكومة، لتحقيق التوازن والحد من هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة[38].

وقد أعطى دستور 2014 صلاحيات كبيرة جدًا للبرلمان ولرئيس الحكومة، فقد ركز السلطة التنفيذية بين يدي رئيس الحكومة، لا رئيس الجمهورية، وجعل رئيس الحكومة الذي يعيّن من قبل الأغلبية البرلمانية مسؤولًا أمام البرلمان الذي يملك صلاحية مراقبة الحكومة وحجب الثقة عنها، بينما لا يتدخل رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء وفي إقالتهم؛ إذ أوكل الدستور ذلك حصرًا إلى رئيس الحكومة واشترط موافقة البرلمان. إلا أن الدستور نفسه قرّر انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب في انتخابات عامة، وأعطاه صلاحيات واسعة في الإشراف على قطاعات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية وتعيين وزرائها وكبار مسؤوليها[39].

وفيما يأتي استعراض لصلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان)[40]:

أولا- صلاحيات رئيس الجمهورية: يتولى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس الحكومة، وينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب لمدة خمس سنوات، لدورتين متصلتين أو منفصلتين، ومن صلاحياته تمثيل الدولة، وضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع، والعلاقات الخارجية، والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة. وله أيضا صلاحية حلّ مجلس نواب الشعب، ورئاسة مجلس الأمن القومي الذي يُدعى إليه رئيس الحكومة، ورئيس مجلس نواب الشعب، والقيادة العليا للقوات المسلحة. ومن صلاحياته أيضًا إعلان الحرب، وإبرام السلم بعد موافقة مجلس نواب الشعب بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه، وإرسال قوات إلى الخارج بموافقة رئيسيْ مجلس نواب الشعب والحكومة، واتخاذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، المصادقة على المعاهدات والإذن بنشرها، وإسناد الأوسمة، والعفو الخاص، وتعيين مفتي الجمهورية التونسية وإعفاؤه، وكذلك التعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا برئاسة الجمهورية والمؤسسات التابعة لها، والتعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا: العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة، وتعيين محافظ البنك المركزي باقتراح من رئيس الحكومة، وبعد مصادقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس نواب الشعب، ويرأس مجلس الوزراء وجوبا في مجالات الدفاع، والعلاقات الخارجية، والأمن القومي المتعلقة بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية، وله أن يحضر ما عداها من مجالس وزراء. ويمكن لأغلبية أعضاء مجلس نواب الشعب المبادرة بلائحة معللة لإعفاء رئيس الجمهورية بتهمة الخرق الجسيم للدستور، ويوافق عليها بأغلبية الثلثين من أعضائها. ولا يمكن للمحكمة الدستورية أن تحكم في صورة الإدانة إلا بالعزل، ويترتب على الحكم بالعزل فقدانه لحق الترشح لأية انتخابات أخرى[41].

ثانيا- صلاحيات رئيس الحكومة: بعد أسبوع من الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الحزب أو الائتلاف الانتخابي الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب، بتشكيل الحكومة خلال شهر، وتتكون الحكومة من رئيس وزراء وكتاب دولة يختارهم رئيس الحكومة وبالتشاور مع رئيس الجمهورية، باستثناء وزارتي الخارجية والدفاع. وتعرض الحكومة بيانها الوزاري على مجلس نواب الشعب لنيل ثقة المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه. وعند نيل الحكومة ثقة المجلس يتولى رئيس الجمهورية فورا تسمية رئيس الحكومة وأعضائها. ويؤدي رئيس الحكومة وأعضاؤها اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية[42].

أبرز صلاحيات رئيس الحكومة: رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء، وينعقد مجلس الوزراء بدعوة من رئيس الحكومة الذي يضبط جدول أعماله؛ إذ يعمل على ضبط السياسة العامة للدولة، وتنفيذ القوانين، وتعديل الوزارات وكتاب الدولة وضبط اختصاصاتها، وإقالة عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة، والتشاور مع رئيس الجمهورية إذا تعلق الأمر بوزير الخارجية أو وزير الدفاع، وإحداث أو تعديل المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية، وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها، باستثناء المؤسسات التابعة لرئاسة الجمهورية، وإجراء التعيينات والإعفاءات في الوظائف المدنية العليا، وإبرام الاتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية، ويمكن لرئيس الحكومة أن يفوض بعض صلاحياته للوزراء، ويمكن لمجلس نواب الشعب سحب الثقة من أحد أعضاء الحكومة بعد طلب معلل يقدم لرئيس المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل، على أن يتم التصويت على سحب الثقة بالأغلبية المطلقة[43].

وكان قيس سعيّد (خبير القانون الدستوري) قد علق على طبيعة النظام السياسي وفقا لدستور 2014، مشيرا إلى إنّ النظام السياسي الجديد لا يمكن في الواقع تصنيفه بسهولة، وأنه جاء نتيجة توافق واسع داخل المجلس التأسيسي (البرلمان)، مؤكدا أنّ هذا التوافق ترك بعض الصلاحيات غير واضحة بالنسبة إلى رأسي السلطة التنفيذية؛ مما قد يخلق أزمة بينهما، وأنّ الاختلاف في تأويل بعض الصلاحيات والمسائل المتداخلة قد يؤدي إلى تعارض في المواقف، وإلى تعطيل دواليب الدولة حين يرفض كل طرف موقفا يتبناه الطرف الآخر[44].

ثالثا- صلاحية مجلس نواب الشعب (البرلمان): كانت السلطة التشريعية في تونس قبل ثورة 2010 تتكون من غرفتين: مجلس نواب ومجلس مستشارين، وحسب دستور تونس 2014 فإن السلطة التشريعية مكونة من غرفة واحدة هي مجلس نواب الشعب، وينتخب المجلس مدة خمس سنوات، ويتكون من 217 نائبا ونائبة، يمثلون 27 دائرة في الداخل، و6 دوائر في الخارج، ويتم احتساب عدد المقاعد حسب عدد السكان بمختلف الدوائر الانتخابية، وينتخب مجلس نواب الشعب في أول جلسة له رئيسا من بين أعضائه. وتم إجراء أول انتخابات تشريعية وفق الدستور

الجديد في 26 /2014/10. ومن مهامه المصادقة على مشاريع القوانين والمعاهدات، وتنظيم الحياة العامة في الدولة، ومنح الثقة أو حجبها عن الحكومة وأعضائها، والمصادقة على قانون المالية والميزانية، ورفع الحصانة عن أحد النواب[45].

رابعا- المحكمة الدستورية: لم يتم استكمال تشكيل المحكمة الدستورية بسبب الصراع بين الرئاسات الثلاث، وتتكون وفقا للدستور من اثني عشر عضوا من ذوي الكفاءة، ويعيّن كل من رئيس الجمهورية، ومجلس نواب الشعب، والمجلس الأعلى للقضاء، أربعة أعضاء، ويكون التعيين لدورة واحدة مدتها تسع سنوات، وينتخب أعضاء المحكمة من بينهم رئيسا ونائبا له. وتختص المحكمة دون سواها بمراقبة دستورية القوانين[46].

المبحث الثالث: الخريطة الحزبية والقوى السياسية الفاعلة في تونس: فيما يأتي الخريطة الحزبية التي أظهرتها الانتخابات التشريعية الأخيرة (2019/10/6)[47]:

أولا- حركة النهضة: حركة سياسية ذات مرجعية إسلامية، تأسست عام 1972، وأعلنت رسميا عن نفسها عام 1981، في زمن لم يكن يسمح فيه نظام الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة بتعدد الأحزاب، وواجهت الحركة حملات قمع بلغت ذروتها في الصدام مع الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، مما أدى إلى سجن الآلاف من منتسبيها وأنصارها، في حين تمكن منتسبون آخرون من مغادرة البلاد، بينهم رئيس الحركة راشد الغنوشي. وبعد ثورة عام 2011، عادت النهضة إلى النشاط، وفازت بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وفازت الحركة بالانتخابات البلدية في عام 2018، وتصدرت الحركة نتائج الانتخابات البرلمانية 2019، بـ 52 نائبا[48].

ثانيا- قلب تونس: حزب ليبرالي تأسس بتاريخ 25 /2019/6 على يد رجل الإعلام والأعمال نبيل القروي، وتقوم فلسفة الحزب على مبادئ المبادرة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. إلا أن رئيس الحزب نبيل القروي واجه تهما بتبييض الأموال والتهرب الضريبي، وأمضى نحو شهر ونصف في السجن موقوفا على خلفيتها قبل أن يتم الإفراج عنه، وحصل حزبه على 38 مقعدا[49].

ثالثا- التيار الديمقراطي: تأسس بتاريخ 30 /2013/5، على يد محمد عبو القيادي السابق في حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي كان يقوده آنذاك الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي. وهو حزب اجتماعي ديمقراطي يدعو إلى نظام يقوم على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. وبحصوله على 22 نائبا، يكون التيار قد حقق قفزة كبيرة عن الرقم الذي حققه في تشريعية أكتوبر 2014 حيث كان له 3 نواب فقط[50].

رابعا- ائتلاف الكرامة: تأسس عام 2019 من طرف شخصيات سياسية، وهو حزب ثوري دون إيديولوجيا، ومن أهدافه الدفاع عن استقلال القرار الوطني وسيادة الدولة على ثرواتها، وحصل ائتلاف الكرامة على 21 مقعدا في الانتخابات التشريعية، ليكون الكتلة الرابعة في البرلمان من حيث عدد المقاعد[51].

خامسا- الدستوري الحر: تأسس الحزب عام 2013 على يد رئيس الوزراء الأسبق حامد القروي، وتقوده حاليا المحامية عبير موسى منذ عام 2016، وتعرف موسى بخطابها المعادي للثورة وللنهضة ودفاعها عن سياسة ابن علي، كما تدعو إلى تغيير دستور 2014. وحصل الحزب على 17 مقعدا، ليكون الكتلة الخامسة في البرلمان[52].

سادسا- حركة الشعب: حزب ذو توجه ناصري، ترجع جذور الحركة إلى مجموعة "الوحدويون الناصريون بتونس"، ويتبنى وحدة الأمة العربية والاشتراكية والتقدم، حصل على 16 مقعدا، ليكون سادس كتلة برلمانية[53].

سابعا- تحيا تونس: تأسس الحزب عام 2019 من قبل قياديين سابقين في نداء تونس وأحزاب أخرى، وحصل على 14 مقعدا بالبرلمان[54].

المبحث الرابع: بداية الأزمة السياسية

تعتبر الأزمة السياسيّة الحالية في تونس وليدة تراكمات المرحلة الانتقالية الصّعبة للانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدّولة[55].

وقد عانت تونس منذ إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، خريف العام 2019، من أزمة سياسية ودستورية، إذ عكست النتائج التي أفرزتها صناديق الاقتراع، وصول قوى سياسية مُتناقضة البرامج والتوجهات إلى البرلمان، ولم يحصل أيٌّ منها على الأغلبية كي تحكُم؛ فتم تشكيل ثلاث حكومات نتيجة لهذه الأزمة بعد أقل من سنة على الاستحقاق الانتخابي. وأظهرت نتائج الانتخابات وجود حالة من الرفض الشعبي للطبقة السياسية الحاكمة، ممثلة بالأحزاب المدنية الليبرالية واليسارية وبالتيار الإسلامي ممثلًا بحركة النهضة، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز ساحق لقيس سعيد (أستاذ قانون دستوري قادم من خارج الطبقة السياسية، ولا ينتمي لأي حزب سياسي) بالانتخابات الرئاسية، بنسبة (70%) من الأصوات. كما جرت الانتخابات البرلمانية في أعقاب الانتخابات الرئاسية، وأسفرت عن وجود برلمان منقسم، حيث لم تنجح حركة النهضة في الحصول على أغلبية مطلقة، إذ حصلت على 54 مقعدًا من أصل 217، يليها حزب قلب تونس (38 مقعدًا)، ثم التيار الديمقراطي الاجتماعي (22 مقعدًا)، يليه ائتلاف الكرامة (21 مقعدًا)، ثم

الحزب الدستوري الحر (16 مقعدًا)، وتحيا تونس (14 مقعدًا)، ثم حصلت باقي القوى على ما يتراوح بين مقعد واحد و(4) مقاعد بما فيها حزب نداء تونس[56].

وقد دخلت تونس بتاريخ 2021/1/16 في أزمة دستورية - سياسية، بعد إجراء رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي تعديلا وزاريا في حكومته، شمل 11 حقيبة وزارية، بينها وزارتا العدل والداخلية؛ إذ رفض الرئيس قيس سعيد قبول الوزراء الجُدُد الذين اختارهم المشيشي لأداء اليمين بعد نيلهم الثقة من البرلمان، بدعوى وجود شبهات فساد وتضارب مصالح تحوم حول البعض منهم. كما أعلن الرئيس التونسي اعتراضه على الإجراءات التي رافقت التعديل؛ لأنها برأيه تفتقد لسند دستوري[57].

وبعد ذلك دخلت تونس في أزمة تنازع على الصلاحيات بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ورئيس البرلمان، وهو ما عطّل أداء النظام السياسي، وأصابه بالشلل التام، وأدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ومما عمّق من أزمة صلاحيات الرئيس المحدودة في الدستور إصرار حركة النهضة على اختيار رئيس حكومة مقرب منها، والتمسك بالوزراء المحسوبين عليها، حيث دخلت في صراع مفتوح مع الرئيس، وتمسكت بالوثيقة الدستورية التي تنص على محدودية صلاحيات الرئيس، ورفضت تعديلها، ودافعت عن النظام البرلماني، كما تقدمت والإئتلاف الحاكم في شهر مايو الماضي بمشروع قانون لتعديل القانون الانتخابي الحالي، وتقليص صلاحيات الرئيس وتحويل صلاحية الدعوة للانتخابات أو الاستفتاء من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة، وهو ما يعني عمليًا التحول نحو النظام البرلماني رغم أن رئيس الجمهورية منتخب مباشرة من الشعب[58].

وقد أدى غياب المحكمة الدستورية إلى تعمُّق الخلافات بين الرئاسات الثلاث؛ فهذه المؤسسة القضائية منحها دستور 2014 سلطة تفسير الدستور، والفصل في الخلافات حول دستورية القوانين والإجراءات التي تتعلق بالسلطة. وقد فشلت القوى السياسية الممثلة في البرلمان منذ العام 2014 في التوافق على أعضاء المحكمة؛ لأن تركيبتها خاضعة للمحاصصة بين رئيس الجمهورية والبرلمان والمجلس الأعلى للقضاء، وينص الفصل 72 من الدستور على أن رئيس الدولة هو المخول الوحيد بتأويل الدستور في ظل غياب المحكمة الدستورية، وهو ما يُعطي لقيس سعيّد أفضلية دستورية في ظل الصراع القائم[59].

وتعكس الأزمة الدستورية التي تعيشها تونس أزمة النظام السياسي، الذي أرساهُ دستور 2014، أو ما يسمى بـ (الدستور الهجين المختلط)، والذي يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، ويقسم السلطة بين ثلاث رئاسات: رئاسة البرلمان ورئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، في "نظام هجين" ليس رئاسيًا خالصًا، ولا برلمانيًا خالصًا، أفضى في النهاية إلى حالة من تنازع

الصلاحيات بين قيس سعيّد وهشام المشيشي وراشد الغنوشي[60] ولنأخذ مثلًا الفصل 89 من الدستور المتعلق بتشكيل الحكومة، وسنجده ينص على أنه لو فشل مرشح حزب الأغلبية فى الحصول على ثقة البرلمان، فإن رئيس الجمهورية يقوم خلاله بالتشاور مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر.

مثل هذا النص يثير تساؤلا مفاده: من يكون صاحب الشخصية الأقدر؟ وما تعريف القدرة؟ وهل يجب أن يكون الشخص من الأحزاب الممثلة فى البرلمان، أم يمكن ألا يكون له ظهير حزبي أصلًا؟ كما أن النص ألزم رئيس الجمهورية بالتشاور مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية، لكنه لم يلزمه بالتقيد بنتيجة هذه المشاورات[61].

وأفرز المشهد السياسي ثلاثة تيارات متصارعة ومتنازعة على السلطة والصلاحيات، وهي: تيار التحالف الحكومي الثلاثي، ويضُم حركة النهضة (إسلامي)، وحزب قلب تونس (ليبرالي)، وائتلاف الكرامة (إسلامي شعبوي)، وقد نجح في السيطرة على رئاسة الحكومة من خلال جمع أغلبية داخل البرلمان باستمالة كتل صغيرة، وكذلك رئاسة البرلمان، التي يشغلها رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي. وتيار معارض، ويضُم حزبي حركة الشعب (قومي)، والتيار الديمقراطي (يسار وسط)، وعدد من النواب المستقلين، إلى جانب الحزب الحر الدستوري، وتيار الرئيس قيس سعيد، وهو من خارج الأحزاب، لكنه يتلقى دعمًا من الكتل المعارضة داخل البرلمان في مواجهة حركة النهضة وحلفائها[62].

وتصاعدت حدة الأزمة في الأشهر الأخيرة داخل أركان النظام السياسي، في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية والصحية وحجم التخبط، وسوء الأداء بين أطراف النخبة السياسية التونسية في التعامل مع هذه الأزمات. وقد أسهمت عدة عوامل في اندلاع احتجاجات شعبية بتاريخ 2021/7/25 أبرزها[63]:

- استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي نتيجة الصراع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث: الدولة، والحكومة، والبرلمان) والخلافات والصراعات بين الكتل النيابية[64].
- غياب المحكمة الدستورية، أدى إلى غياب دورها القضائي في الفصل في النصوص المُتنازع عليها بين السلطات الثلاث[65].
- ضعف أداء الحكومة وعدم قدرتها على حل المشكلات التى يعانيها المواطنون، على المستويين الاقتصادى والصحي، وارتفاع معدلات البطالة والفقر فى ظل تراجع إيرادات الدولة فى العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة، لا سيما السياحة، وعدم قدرة الدولة على سداد ديونها، وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق

النقد الدولي، الذى رفض منح البلاد قرضًا بقيمة 4 مليارات دولار خلال المدة الأخيرة. كما أن العجز الحكومى فى التعامل مع أزمة كورونا، وعدم توفر اللقاحات وتدهور القطاع الطبي، وتراجع مستوى الخدمات الطبية، ونقص الأكسجين فى المستشفيات، أسهمت فى توسيع دائرة الاستياء الشعبي ضد الحكومة[66].

المبحث الخامس: القرارات الرئاسية الاستثنائية:

كان الرئيس التونسي (قيس سعيّد) منذ اليوم الأول لظهوره السياسي، ينادي بالنظام الرئاسي، ويرفض النظام البرلماني في الحكم، ويرفض توزيع السلطات على أكثر من جهة، إلا أن التحول للنظام الرئاسي كان يحتاج قوة شعبية وحزبية وأغلبية برلمانية لا يملكها الرئيس التونسي. وحاول الرئيس التونسي تعويض ذلك من خلال تركيز كل السلطات بيده بوصفه رئيسا، مستثمرا وجود برلمان معلّق مع عجز القوى السياسية عن الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية، وذلك عبر اللجوء إلى ما عُرف بحكومة الرئيس، فجاء بالرئيس الفخفاخ ليكون يد الرئيس التنفيذية، ويمارس من خلاله السلطات التنفيذية، إلا أن حكومة إلياس الفخفاخ سرعان ما ظهر أنها تعاني من شبهات فساد أطاحت بها بعد أشهر قليلة، فجاء خيار الرئيس بحكومة هشام المشيشي ليكون يد الرئيس التنفيذية، لكن رئيس الحكومة المعين سرعان ما انقلب على الرئيس، رافضا أن يكون أداة تنفيذية يمارس الرئيس من خلالها السلطات التنفيذية. كما لعبت الدولة العميقة (الأجهزة العسكرية والأمنية) دورا في إضعاف عمل المؤسسات وإفشالها لتشكل حالة استعصاء سياسي، وتم استخدام الحزب الدستوري بقيادة عبير موسي لإفشال العمل البرلماني من خلال ما كانت تثيره من إعاقة عمل المجلس. كل تلك الأجواء والممارسات كانت تضغط من أجل إقناع الشارع التونسي بأن الثورة والديمقراطية البرلمانية عجزتا عن معالجة الأوضاع الاقتصادية والصحية المتردية. كما تم استخدام تجمع جديد وغير معروف، وهو المجلس الأعلى للشباب التونسي، الذي كان يقف وراء المظاهرات في 25 يوليو/ تموز[67].

واستغل الرئيس سعيّد هذه الأجواء وأصدر بتاريخ 2021/7/25 قرارات استثنائية، مستندًا على الفصل 80 من الدستور التونسي الذي ينص على أن: "لرئيس الجمهورية في حالة وجود خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب". وقرر الرئيس ما يلي: إعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي، وتجميد عمل واختصاصات المجلس النيابي لمدة 30 يومًا، ورفع الحصانة البرلمانية عن كل أعضاء مجلس نواب الشعب (البرلمان)، وتولي رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة، ويعيّنه رئيس

الجمهورية، وإعفاء وزراء الداخلية والعدل والدفاع، وتعطيل العمل بعدة مؤسسات في الدولة، وإعلان حظر التجول الليلي في جميع أنحاء البلاد لمدة شهر[68].

وقدم الرئيس التونسي عددًا من الأسباب التي دفعته للإقدام على هذه القرارات الاستثنائية، ويتمثل أبرزها في الآتي: تراجع أداء حكومة المشيشي، استشراء الفساد في كل قطاعات الدولة، تزايد الغضب الشعبي والحركات الاحتجاجية بسبب تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين في ظل الوضع الوبائي الكارثي الذي تعيشه البلاد، الصراعات داخل البرلمان بين نواب الائتلاف الثلاثي الحاكم، ونواب المعارضة[69].

وأصدر الرئيس سعيّد بتاريخ 9/22 /2021 تدابير استثنائية جديدة بتعليق العمل بأغلب فصول الدستور تعزز صلاحياته على حساب الحكومة، وتتيح له إصدار التشريعات بمراسم رئاسية، تتضمن: مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حد لجميع المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه، ووضع تدابير خاصة بممارسة السلطة التشريعية، وتدابير خاصة بممارسة السلطة التنفيذية، ومواصلة العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه، وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية، وإلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين، مع تولي رئيس الجمهورية إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها بأمر رئاسي[70].

وهناك أسباب دفعت الرئيس سعيّد لتمديد هذه التدابير الاستثنائية، التي ربما تمتد إجراءاتها شهورا، وهي:

- الحاجة إلى مزيد من الوقت لترتيب أفكاره وإحكام السيطرة على السلطة التنفيذية لمواصلة التحقيقات الخاصة بقضايا الفساد المالي والإداري والسياسي، ومواصلة تطهير مؤسسات الدولة، لا سيما الأمنية من القيادات والمسؤولين التابعين لحركة النهضة لتحقيق نوع من الاستقرار السياسي والأمني خلال الفترة القادمة، وتضييق الخناق المفروض على حركة النهضة، واستمرار الدعم العربي (السعودية والإمارات)، والانشغال الإقليمي والدولي في تطوّرات أفغانستان عن مستجدات الأزمة السياسية داخل تونس، وبالتالي تخفيف حدة الضغوط الخارجية على الرئيس سعيّد[71].

المبحث السادس: ردود الفعل المحلية الدولية

أبرز ردود الفعل المحلية والإقليمية والدولية حول إجراءات الرئيس الاستثنائية[72]:

أولا- موقف الجيش والأجهزة الأمنية:

أعلن الرئيس التونسي إجراءاته الاستثنائية، وإلى جانبه قيادات الجيش والأمن التونسي[73]. ومن الواضح أنّ القرارات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد بتاريخ 2021/7/25، تمّت بتنسيق مع المؤسستين العسكرية والأمنية، وخصوصًا أنها صدرت عقب اجتماع موسَّع جمع الرئيس سعيّد وقياداتِ هاتين المؤسستين. وهذا كان واضحًا من خلال الانتشار السريع لوحدات الجيش في مواقع مهمة من البلاد، وإمساكها بالملف الأمني على نحو فعّال، ونجاحها في منع أيّ اشتباكات واسعة في محيط مبنى البرلمان[74].

فمنذ خمسينيات القرن الماضي، تم تحييد الجيش التونسي، الذي يعد الأصغر حجمًا في العالم العربي، ويبلغ تعداده (40) ألف جندي، عن عمد من قبل نظامي بورقيبة وبن علي بهدف تجنُّب قيامه بانقلاب على النظام، بينما اضطلعت وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية، بدور أكبر من المؤسسة العسكرية في الداخل التونسي. ويُنظر إلى حيادية المؤسسة العسكرية التونسية على نطاق كبير بأنها كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء نجاح الثورة التونسية عام 2011، والتي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي[75].

ويبدو أن الجيش التونسي قد يواجه تحديات، بناءً على مآلات الوضع السياسي الحالي، وخصوصًا في ظل عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بمستقبل الوضع السياسي في البلاد. لكن على الرغم من ذلك؛ فإن الأزمة السياسية الحالية في تونس قد أسست بصورة واضحة مرحلةً جديدة، تؤدي فيها المؤسسة العسكرية دورًا أكبر من حيث الزخم ومساحة التأثير، وسوف تتحدّد أبعاد هذا الدور بصورة أوضح خلال الأسابيع المقبلة[76].

ثانيا- القوى السياسية المحلية:

لاقت قرارات الرئيس سعيّد محليًا في البداية تأييدا ومساندة من عدد من أحزاب المعارضة القومية واليسارية والعلمانية، ودعم مشروط بضمانات دستورية من الاتحاد العام التونسي للشغل[77].

وفي المقابل، عارضت حركة النهضة وحليفاها في السلطة: حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة، إجراءات الرئيس، وتم اتهامه بالانقلاب على الدستور[78] وجرت مظاهرات تندد بإجراءات الرئيس وأصوات حزبية تطالب بعزل الرئيس. وأعلن رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي بتاريخ

2021/10/1 استئناف عمل البرلمان، مؤكدا رفضه التدابير الاستثنائية للرئيس قيس سعيّد، الذي اتهمه بالسطو على صلاحياته، واعتبر أن قراراته الأخيرة تهدد تماسك الدولة ووحدة الشعب التونسي[79].

ثالثا- القوى الخارجية:

أبدت القوى الإسلامية في عدد من دول الإقليم (ليبيا، والمغرب، والجزائر)، فضلًا عن الحكومة التركية، أحد أبرز حلفاء النهضة، استنكارها لما حدث، واصفة إجراءات الرئيس التونسي بـ "الانقلاب". وفي المقابل، بدت أغلب المواقف الدولية دبلوماسية وغير منحازة، ودعت أغلبها إلى الحوار والعودة إلى المسار الديمقراطي، وعلى رأسها موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فيما لاقت الإجراءات دعما كبيرا من السعودية ومصر والإمارات[80].

المبحث السابع: سيناريوهات الأوضاع السياسية مستقبلها

يواجه الرئيس قيس سعيّد معارضة متزايدة وهو يقوم بتوطيد دعائم حكمه الفردي، ورغبته في حكم البلاد من خلال المراسم وتجاهل الدستور. ولقيت إجراءات الرئيس في البداية دعما شعبيا واسعا، لكنه بات اليوم يواجه معارضة واسعة؛ مما يعطي صورة عن حالة الغموض بشأن الأزمة السياسية التي تواجه تونس منذ عقد من الزمان ووسط اقتصاد يسير نحو المجهول. وتجاهل الرئيس الضغوط الدولية والمحلية من أجل إعادة البرلمان للعمل، وأعلن بأنه سيقوم بتشكيل نظام حكم يدير البلاد عبره بالمراسم متجاوزا القانون، وبإصدار نصوص تشريعية، وبتشكيل حكومة، وسيتولى مهمة صياغة مسودة للتعديل السياسي والدستوري بمساعدة لجنة يعينها الرئيس[81].

وشهدت العاصمة التونسية تظاهرات تندد بإجراءات الرئيس وتطالب بإنهاء الانقلاب، وأصدرت أربعة أحزاب سياسية بيانا مشتركا دعت فيه إلى وقف الإجراءات الاستثنائية، كما دعا اتحاد الشغل العام الرئيس إلى الحوار بدلا من احتكار السلطة وتغيير الدستور[82].

ووافق الرئيس سعيّد على تشكيلة الحكومة برئاسة نجلاء بودن، وتضم الحكومة الجديدة وزير الخارجية عثمان جرندي، ووزير الداخلية السابق توفيق شرف الدين، وعددا من الوزراء الذين عملوا في حملة سعيّد الانتخابية عام 2019. ولم يعلن سعيّد ولا بودن أي خطط عن الانتخابات البرلمانية [83].

وفيما يأتي أبرز السيناريوهات المحتملة لتطورات الأوضاع السياسية ومستقبل النظام السياسي التونسي:

1. **تعديل النظام السياسي وهيكلته:** وهذا يتطلب تعديل الدستور الذي يسمح لقيس سعيّد بإعادة هيكلة النظام السياسي. وهذا هو السيناريو الأقرب إلى الواقع[84].
2. **سيطرة الرئيس على مقاليد السلطة:** استكمال الرئيس التونسي جميع الإجراءات، وتمديد المدة المحددة للإجراءات الاستثنائية، وتشكيل حكومة الرئيس، وحل البرلمان، وتعليق الحياة السياسية، وإنهاء الحياة الديمقراطية، ويتطلب تحقيق هذا السيناريو استمرار دعم المؤسسة العسكرية والأمنية والقوى السياسية الداخلية، ودعم دولي وإقليمي[85].
3. **تراجع الرئيس:** تراجع الرئيس عن كل الإجراءات التي قام بها واستئناف الحياة السياسية وعودة عمل البرلمان، وتشكيل حكومة جديدة باختيار الرئيس، وأخذ الثقة عليها برلمانيا، وفتح حوار مع الفرقاء السياسيين، وإعادة رسم خريطة طريق، والعودة إلى الاحتكام للشعب بالتوافق مع البرلمان والأحزاب لإجراء انتخابات مبكرة بدلا من موعدها الحالي 2024، ويستبعد الباحث هذا السيناريو، لأن تراجع الرئيس يعني نهاية مستقبله السياسي، وسيسبب له حرجا سياسيا كبيرا أمام أنصاره، والظهور بمظهر المنهزم أمام تحالف الأحزاب السياسية[86].
4. **عزل الرئيس**: هناك صلاحيات لمجلس نواب الشعب بتقديم لائحة معللة لإعفاء الرئيس، وتقديمها للمحكمة الدستورية لتولي إجراءات عزل الرئيس. وهذا السيناريو ضعيف نظرا لتجميد عمل المجلس، وعدم تشكيل المحكمة الدستورية [87].
5. **الفوضى:** قد تنزلق البلاد في حالة من الفوضى، إذا صعّدت حركة النهضة الرد على إجراءات رئيس الدولة، وذلك من خلال التوجه نحو خيار المواجهة في الشارع بتنظيم التظاهرات، وكسر حظر التجول والتجمعات، وهو سيناريو يمكن أن يكون كارثيًا على النهضة، وعلى تونس عمومًا؛ لذلك يبدو غير مرجح، وبخاصّة أن قيادة حركة النهضة تدرك مخاطره وتداعياته غير المحسوبة، كما أنها تخشى تكرار سيناريو جماعة الإخوان وسقوطها في مصر[88].

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى إبراز التأصيل النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي، ودراسة أسباب فشل التجربة التونسية بعد مرور عشر سنوات على بداية عملية الانتقال الديمقراطي، في ظل تصاعد الأزمة السياسية والدستورية والصراع بين الرئاسات الثلاث: رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، رئيس مجلس نواب الشعب. كما هدفت الدراسة إلى معرفة المبررات التي دفعت رئيس

الجمهورية لإصدار قرارات استثنائية (2021/7/25) بتجميد العملية الديمقراطية، وإلى تسليط الضوء على السيناريوهات المستقبلية للأزمة التونسية.

وأجابت الدراسة عن أسئلتها حول: مفهوم الانتقال الديمقراطي، وتطورات الأزمة التونسية في المدة ما بين 2010 – 2021، وتطور النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال حتى عام 2021، وخريطة القوى السياسية التونسية، والقرارات الرئاسية الاستثنائية التي جمدت العملية الديمقراطية، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية، وسيناريوهات الأزمة التونسية ومستقبلها.

وأثبتت الدراسة صحة فرضيتها المركزية القائلة إنّ هناك علاقة ارتباطية بين فشل عملية الانتقال الديمقراطي وبين شكل النظام السياسي المختلط الذي تم اعتماده في دستور عام 2014. ورجحت الدراسة سيناريو تعديل النظام السياسي وهيكلته باتجاه نظام رئاسي كامل.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- فشلت القوى السياسية الفاعلة في تونس في هندسة العملية السياسية والدستورية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، وعدم نجاحها في بناء عقد اجتماعي جديد يرسخ الديمقراطية ويعزز الوحدة الوطنية والمشاركة الجماعية في بناء سلطة جديدة تناسب الشعب التونسي.
- النظام السياسي الهجين الذي تشكل وفقا لدستور عام 2014، أظهر عيوب النظام السياسي التونسي، وبروز الصراع على الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث: رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، رئيس مجلس نواب الشعب؛ مما أدى إلى إضعاف وشلل في وظائف الحكومة ومجلس نواب الشعب، وعدم استكمال تشكيل بعض المؤسسات الدستورية المهمّة، وعلى رأسها المحكمة الدستورية.
- ما قام به الرئيس التونسي قيس سعيّد من إجراءات استثنائية جمدت العملية الديمقراطية، وركزت كل السلطات بيده، يعد انقلابا دستوريا من نوع خاص لم يعرف من قبل في علم السياسة.
- الرئيس والدولة العميقة (الأجهزة العسكرية والأمنية) والأحزاب والقوى السياسية الليبرالية والعلمانية، وبدعم إقليمي ودولي (السعودية ومصر والإمارات وفرنسا)، تهدف من هذه الإجراءات إلى إقصاء حركة النهضة الإسلامية (الإخوان المسلمون)، وإفشال تجربتها في الحكم.
- أثبتت تجربة حركة النهضة الإسلامية بالمشاركة في الحكم أنها غير مؤهلة وغير جاهزة للحكم ولعبة السياسة، وقد فشلت الحركة والقوى المشاركة معها في الحكم في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية في تونس؛ مما أدى إلى فقدان الثقة شعبيا بالحركة

وبالديمقراطية. ويبدو أن مصير حركة النهضة مفتوح على كل الاحتمالات (الإقصاء والتهميش أو الحل).

- الصراع الدولي والإقليمي والموقف السلبي من الإسلام السياسي، عوامل أسهمت في فشل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.
- عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه عملية معقدة، وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا، ولا توجد طريقة واحدة للانتقال إلى الديمقراطية، وغالبا ما يؤثر أسلوب الانتقال في نوعية النظام الديمقراطي الوليد، وحدود قدرته على الاستمرار.
- الديمقراطية لا بد من أن تنمو وتتطور في الداخل، وترتبط بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات.
- الانتخابات تمثل إحدى الآليات الرئيسة للنظام الديمقراطي، إلا أنها لا تكفي بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، والتي تستوجب توافر أسس وعناصر عديدة منها: التعددية السياسية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات، مع تحقيق التوازن فيما بينها استنادا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة، وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون، وفاعلية المؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة، ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل، وكفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعدد مصادر المعلومات مع حرية الوصول إليها.

وانتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات، لعلّ أهمّها:

- توصي الدراسة الرئيس والدولة العميقة والنخب والقوى السياسية الفاعلة بوضع خريطة طريق للخروج من الأزمة السياسية الحالية، والتوافق على إعادة هيكلة النظام السياسي بما يتناسب مع ظروف الشعب التونسي وخصوصيته، وبما يحقق الاستقرار السياسي.
- توصي الدراسة القيادة التونسية بعدم الدخول في معركة كسر عظم مع حركة النهضة الإسلامية؛ لتجنيب البلاد حربا أهلية ودمارا وخرابا، كما حدث في دول أخرى. وتقترح الدراسة العودة إلى الشعب والاحتكام لصناديق الاقتراع، والاستفادة من التجربة المغربية، حيث تم إقصاء حزب العدالة والتنمية الإسلامي سلميا من خلال صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية المغربية التي جرت بتاريخ 2021/9/8.

The Failure of the Democratic Transition in Tunisia (2010-2021): The Reasons and the Expected Scenarios

Arrief Bani Hamad, *Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The study aims to highlight the theoretical rooting of the concept of democratic transition, and to study the reasons for the failure of the Tunisian experience after ten years of the democratic transition process in light of the escalation of the political and constitutional crisis and the conflict between the three presidencies (President of the Republic, Head of Government, Speaker of the Assembly of People's Representatives). The paper also aims to study the justifications that prompted the President of the Republic to issue exceptional decisions (7/25/2021) to freeze the democratic process. The article uses the historical, descriptive, analytical, and probabilistic inductive approach to prove the validity of its hypothesis. There is a correlation between the stumbling of the democratic transition process and the form of the mixed political system that was adopted in the 2014 constitution. The study foretells the scenario of amending and restructuring the political system towards the presidential system.

Keywords: Tunisia, The democratic transition, Ennahda party, Qais Saied, Rashid Ghannouchi, Hybrid political regime.

الهوامش

1. المعهد المصري للدراسات "تونس بعد انقلاب يوليو2021: التحولات والمسارات"، الدكتورة نوره الحفيان ، 2021/8/9، إسطنبول ، تركيا .
2. مركز الإمارات للدراسات ،"الأزمة السياسية في تونس وآفاقها المستقبلية"، أحمد نظيف، 2/13 /2021، أبو ظبي.
3. موقع الموضوع الإلكتروني، 2012/1/12.
4. البوشي، شريف حسن: "الأدوات الدستورية لتعزيز التحول الديمقراطي"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020/1/9، مصر. أنظر آلان تورين، ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، ط2، بيروت، 2000، ص39.
5. هلال، علي الدين: "الانتقال إلى الديموقراطية"، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (2019)، الكويت. ص87-89 .

6. أحمد، أحمد خميس وحمود، حسناء أحمد: "التحول إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي"، المركز الديمقراطي العربي، 2020/10/23، مصر.

7. محمود، صدفة محمد: "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، آب، 2013، مصر.

8. الحفيان، نوره: "تونس بعد انقلاب يوليو2021: التحولات والمسارات "، مرجع سابق.

9. الكشو، منير: "الجدالات حول طبيعة النظام السياسي في الحالة التونسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2021/4/21، تونس.

10. فردي، نور الدين: "النظام السياسي في تونس وأزمة الثقة: إلى أين؟"، صحيفة الصدى الإلكترونية، 2021//11/13، تونس.

11. كعيبة، سالم البهلول (2020)،" التحول الديمقراطي في تونس وأثرة على النظام السياسي"، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 10، جامعة صبراتة، 2020، ليبيا.

12. عبودة والدبابي: "النظام السياسي التونسي بين النصوص والتطبيق"، المعهد التونسي للمنتخبين، 3/29 /2019، تونس.

13. الرديسي، حمادي: "التحول السياسي في تونس 2011 – 2014 المسارات والرهانات، مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، 8/23 /2018، باريس.

14. الجمعاني، أنور: "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، شهر أيلول 2013.

15. Fuer,Sarah and Rumley ,Grant and Fishman ,Ben and Zelin, Aaron(2021), Political Uncertainty Deepens in Tunisia ,The Washington Institute for Near East Policiy , ,Aug 31 , Washington.

16. Fuer,Sarah(2021),Political Crisis in Tunisia:US Response Options , The Washington Institute for Near East Policiy ,Jul 27, Washington.

17. Dawood Sofi, Mohammad (2019) Political Islam in Tunisia: the history of Ennahda, The Journal of North African Studies, 24:6, 1046-1049, DOI: 10.1080/13629387.2018.1527084

18 Kchouk, Bilel and Mamuji , Aaida (2018), Regime change and elite behaviour: the case of the 2010–2011 Tunisian uprisings,The Journal of North Africa Studies ,Volume 24,2019-Issue 6. https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1466467

19. Marzo, Pietro(2018) , Critical junctures, path dependence and Al-Nahda's contribution to the Tunisian transition to democracy, The Journal of North Africa Studies ,Volume 24,2019-Issue 6, https://doi.org/10.1080/13629387.2018.1480943

20. Amoyi, Reza (2016) ,Analysis the Failure of Annehdeh Islamists in Tunisia by Theories of Failed States and Authority & Efficiency Crises, Political Studies World , Volume 5, Issue 2 - Serial Number 2, Summer 2016 ,Pages 139-160.

21. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، "قراءة نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، إيمان أحمد، 2016/2/28، مصر.

22. المركز الديمقراطي العربي، "التحول إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي"، أحمد خميس وحسناء أحمد،2020/10/17، مصر.

23. إبراهيم، حسنين توفيق: "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، الجزيرة نت، 2003/1/24، الدوحة.

24. معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة RAND، "التحول الديمقراطي في العالم العربي"، لوريل ميلر، وجينوي مارتيني، (2013)، الولايات المتحدة.

25. العامري، عصام فاهم: "المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، قطر، ص87-112.

26. Huntingto,Samuel (1991),the Third Wave Democratisation in the Late Twentieth Century,Normanand London ,University of Oklahoma Press,p120.

27. البوشي، شريف حسن: "عملية التحول الديمقراطي، النظريات والاتجاهات"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019/11/19، مصر.

28. بشارة، عزمي: "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020/7/17، الدوحة.

29. عبد الحي، أحمد تهامي: "إدارة المرحلة الانتقالية بين إستراتيجيات الفاعلين وتحديات الواقع، الربيع العربي"، جامعة الإسكندرية، 2017، مصر.

30. طه، شريف: "الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 10/25 /2019، مصر.

31. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربيمن خلال الثورة التونسية"، آيار2011، الدوحة.

32. المركز الديمقراطي العربي: "الانتخابات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية: التجربة التونسية"، 12/ 2018/1، مصر.

33. عبد الحي، أحمد تهامي "مبادئ السياسة المقارنة"، ط1، دار النشر للجامعات، مصر

34. أبو عمرة، رنا: "تحديات ترسيخ الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، مجلد 14، العدد 53، 2014، مصر.

35. صحيفة الشرق الأوسط، 2019/8/1.

36. عبودة والدبابي: "النظام السياسي التونسي بين النصوص والتطبيق"، مرجع سابق.

37. مسعد، نيفين: "حول دعوات تغيير النظام في تونس"، بوابة الأهرام، 2/20 /2021، القاهرة

38. عيوشي، خولة: "برلماني أم رئاسي أم مزدوج؟ غموض حول هوية النظام السياسي في تونس"، موقع نواة الإلكتروني، 2/11 /2014، تونس.

39. بن بريك، خميس: "لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس "، الجزيرة نت، 2014/2/11، الدوحة.
40. القرقوري، معتز: النظام السياسي التونسي، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، ط1، 2020، تونس، ص 375 – 482.
41. الدستور التونسي، فصل 71-80، 2014، constituteproject.org.
42. الدستور التونسي، فصل 89، مرجع سابق.
43. الدستور التونسي، الفصول 91-94، مرجع سابق.
44. بن بريك، خميس: "لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس"، مرجع سابق.
45. فردي، نور الدين: "النظام السياسي في تونس وأزمة الثقة: إلى أين؟ "،مرجع سابق.
46. الدستور التونسي، فصل 120، مرجع سابق.
47. بوعمري، حليم:"حركة 25 جويلية في تونس: إصلاح مؤسساتي أم نزعة تسلطية؟ مركز سيتا 2021/8/24، الجزائر.
48. BBC عربي، أبرز الأحزاب السياسية التونسية، 2011/1/17.
49. إندبندنت عربي، خريطة الأحزاب في تونس، 2020/6/14.
50. صحيفة الشروق، "توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب"،2019/10/9، تونس.
51. صحيفة الشروق، "توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب"، مرجع سابق.
52.Political Islam in Tunisia: the history of Ennahda, Previous reference
53. الثابتي، عادل: "برلمان تونس،الصدارة للنهضة و6 قوى"، وكالة الأناضول التركية 2019./10/11
54. صحيفة الشروق، "توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب"، مرجع سابق.
55. بشارة، عزمي: "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، مجلة سياسات عربية، العدد 4، أيلول، 2013.
56. الشوبكي، عمرو: "تونس على أعتاب مرحلة جديدة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 30/ 7/2021، القاهرة.
57. نظيف، أحمد: السيناريو المُرجح: ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيد؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021/7/27.
58. فايد، آمنة: "تراكم الأزمات: تونس أمام اختبار سياسي صعب"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 7/26 /2021 القاهرة.
59. سعد، بسمة: "تونس: تداعيات الصراع بين الرئاسات الثلاث"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 3/21 /2021، القاهرة.
60. نظيف، أحمد: "الأزمة السياسية في تونس وآفاقها المستقبلية"، مرجع سابق.

61. سعد، بسمة: "صراعات مزمنة: تونس في مواجهة أزمات متعددة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1/24، القاهرة.

62. نظيف، أحمد: "الأزمة السياسية في تونس وآفاقها المستقبلية"، مرجع سابق.

63. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: "5 أهداف وراء تمديد الرئيس التونسي الإجراءات الاستثنائية، 9/3 /2021، أبو ظبي.

64. سعد، بسمة: "تونس: تداعيات الصراع بين الرئاسات الثلاث"، مرجع سابق.

65. فايد، آمنه: "تراكم الأزمات: تونس أمام اختبار سياسي صعب"، مرجع سابق.

66. سعد، بسمة: "تونس: تداعيات الصراع بين الرئاسات الثلاث"، مرجع سابق.

67. العودات، محمد: "مآلات الأزمة التونسية "، الجزيرة نت، 8/13 /2021، الدوحة.

68. نظيف، أحمد: "السيناريو المُرجح: ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيّد؟"، مرجع سابق.

69. وكالة رويترز، 2019/9/22.

70. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: نجاح سعيد في إعادة هيكلة النظام السياسي التونسي، 8/15 /2021، أبو ظبي.

71. الحفيان، نورة: "تونس بعد انقلاب يوليو 2021: التحولات والمسارات"، مرجع سابق.

72. Political Uncertainty Deepens in Tunisia, Previous reference.

73. العودات، محمد: "مآلات الأزمة التونسية"، مرجع سابق.

74. منصور، محمد: "ما بعد 25 تموز: الجيش التونسي والتحدي الجديد"، الميادين نت، 8/10 /2021، بيروت.

75. غريوان، شاران: "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2/24 /2016، بيروت.

76. الجزيرة نت، 2021/7/26، الدوحة.

77. وكالة رويترز، 2021/9/1.

78. سكاي نيوز عربي، 2021/7/26.

79. صحيفة القدس العربي الإلكترونية، 2021/10/1.

80. موقع مصراوي الإلكتروني، 2021/7/26، تونس.

81. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: "نجاح سعيّد في إعادة هيكلة النظام السياسي التونسي"، مرجع سابق.

82. نيويورك تايمز، ترجمة القدس العربي، 2021/9/28، لندن.

83. صحيفة الإندبندنت (عربي)، 2021/10/12، لندن.
84. موقع ميديابارت الاستقصائي الفرنسي، 2021./9/15
85. الحفيان، نورة: "تونس بعد انقلاب يوليو 2021: التحولات والمسارات "، مرجع سابق.
86. العودات، محمد: "مآلات الأزمة التونسية "، مرجع سابق.
87. الحفيان، نورة: "تونس بعد انقلاب يوليو 2021: التحولات والمسارات "، مرجع سابق.
88. نظيف، أحمد:"السيناريو المُرجح: ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيّد؟"، مرجع سابق.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

آلان تورين، **ما هي الديمقراطية، حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، ط2، بيروت، 2000.

إبراهيم، حسنين توفيق: "الانتقال **الديمقراطي: إطار نظري**"، الجزيرة نت، 2003/1/24، الدوحة.

أحمد، أحمد خميس وحمود، حسناء أحمد: "**التحوّل إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي**"، المركز الديمقراطي العربي، 2020/10/23، مصر.

أحمد، إيمان: "**قراءة نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016/2/28، مصر.

بن بريك، خميس: "**لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس** "، الجزيرة نت، 2014/2/11، الدوحة.

بشارة، عزمي: "**الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/7/17، الدوحة.

بشارة، عزمي: "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 4، أيلول، 2013.

البوشي، شريف حسن: "**الأدوات الدستورية لتعزيز التحول الديمقراطي**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020/1/9، مصر.

البوشي، شريف حسن: "**عملية التحول الديمقراطي، النظريات والاتجاهات**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019/11/19، مصر.

الثابتي، عادل: **"برلمان تونس، الصدارة للنهضة و6 قوى"**، وكالة الأناضول التركية 2019/10/11.

الجمعاني، أنور: **"المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، شهر أيلول 2013.

الحفيان، نورة: **"تونس بعد انقلاب يوليو2021: التحولات والمسارات"**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021/8/9، إسطنبول ، تركيا .

الدستور التونسي، 2014، constituteproject.org.

الرديسي، حمادي: **"التحول السياسي في تونس 2011 – 2014 المسارات والرهانات"**، مؤسسة مبادرة الإصلاح العربي، 8/23 /2018، باريس.

سعد، بسمة: **"تونس: تداعيات الصراع بين الرئاسات الثلاث"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 3/21 /2021، القاهرة.

سعد، بسمة: **"صراعات مزمنة: تونس في مواجهة أزمات متعددة"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1/24، القاهرة.

الشوبكي، عمرو: **"تونس على أعتاب مرحلة جديدة"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 30/ 7/2021، القاهرة.

طه، شريف: **"الانتقال الديمقراطي: الأسس والآليات"**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 10/25 /2019، مصر.

العامري، عصام فاهم: "المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول"، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، قطر.

عبد الحي، أحمد تهامي: **"مبادئ السياسة المقارنة"**، ط1، دار النشر للجامعات، مصر

عبد الحي، أحمد تهامي: **"إدارة المرحلة الانتقالية بين إستراتيجيات الفاعلين وتحديات الواقع، الربيع العربي"**، جامعة الإسكندرية، 2017، مصر.

عبودة والدبابي: **"النظام السياسي التونسي بين النصوص والتطبيق"**، المعهد التونسي للمنتخبين، 3/29 /2019، تونس.

أبو عمرة، رنا: "تحديات ترسيخ الديمقراطية"، **مجلة الديمقراطية**، مجلد 14، العدد 53، 2014، مصر.

بوعمري، حليم: **حركة 25 جويلية في تونس: إصلاح مؤسساتي أم نزعة تسلطية؟** مركز سيتا 2021/8/24، الجزائر.

العودات، محمد: **"مآلات الأزمة التونسية"**، الجزيرة نت، 8/13 /2021، الدوحة.

عيوشي، خولة: **"برلماني أم رئاسي أم مزدوج؟ غموض حول هوية النظام السياسي في تونس"**، موقع نواة الإلكتروني، 2/11 /2014، تونس.

غريوان، شاران: **"ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2/24 /2016، بيروت.

فايد، آمنة: **"تراكم الأزمات: تونس أمام اختبار سياسي صعب"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 7/26 /2021 القاهرة.

فردي، نور الدين: **"النظام السياسي في تونس وأزمة الثقة: إلى أين؟"**، صحيفة الصدى الإلكترونية، 2021//11/13، تونس.

القرقوري، معتز: **النظام السياسي التونسي**، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع، ط1، 2020، تونس.

الكشو، منير: **"الجدالات حول طبيعة النظام السياسي في الحالة التونسية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/4/21، تونس.

كعيبة، سالم البهلول (2020)،" التحول الديمقراطي في تونس وأثرة على النظام السياسي"، **مجلة دراسات الإنسان والمجتمع**، العدد 10، جامعة صبراتة، 2020، ليبيا.

محمود، صدفة محمد: **"مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، آب، 2013، مصر.

المركز الديمقراطي العربي: **"الانتخابات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية: التجربة التونسية"**، 12/ 1/2018، مصر.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: **"الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية"**، أيّار، 2011، الدوحة.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: **"5 أهداف وراء تمديد الرئيس التونسي الإجراءات الاستثنائية"**، 9/3 /2021، أبو ظبي.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة: **نجاح سعيّد في إعادة هيكلة النظام السياسي التونسي**، 8/15 /2021، أبو ظبي.

مسعد، نيفين: **"حول دعوات تغيير النظام في تونس"**، بوابة الأهرام، 2/20 /2021، القاهرة

منصور، محمد: **"ما بعد 25 تموز: الجيش التونسي والتحدي الجديد"**، الميادين نت، 8/10 /2021، بيروت.

ميلر، لوريل ومارتيني، جينوي: **"التحول الديمقراطي في العالم العربي"**، مؤسسة RAND، (2013)، الولايات المتحدة.

نظيف، أحمد: **السيناريو المُرجح: ماذا يحدث في تونس بعد القرارات الاستثنائية للرئيس سعيّد؟"**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021/7/27.

نظيف، أحمد: **"الأزمة السياسية في تونس وآفاقها المستقبلية"**، مركز الإمارات للدراسات، 2021/2/13، أبو ظبي.

هلال، علي الدين: **"الانتقال إلى الديموقراطية"**، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (2019)، الكويت.

الصحف والمواقع الإلكترونية

1. نيويورك تايمز، ترجمة القدس العربي، 2021/9/28، لندن.
2. صحيفة الإندبندنت (عربي)، 2021/10/12، لندن.
3. موقع ميديابارت الاستقصائي الفرنسي، 2021/9/15.
4. موقع الموضوع الإلكتروني، 2012/1/12.
5. صحيفة الشرق الأوسط، 2019/8/1
6. بي بي سي عربي، أبرز الأحزاب السياسية التونسية، 2011/1/17.
7. إندبندنت عربي، خريطة الأحزاب في تونس، 2020/6/14.
8. صحيفة الشروق، "توزيع المقاعد بمجلس نواب الشعب"،2019/10/9، تونس.
9. وكالة رويترز، 2019./9/22
10. الجزيرة نت، 2021/7/26، الدوحة.
11. وكالة رويترز، 2021./9/1
12. سكاي نيوز عربي، 2021./7/26

13. صحيفة القدس العربي الإلكترونية، 2021/10/1.

14. موقع مصراوي الإلكتروني، 2021/7/26، تونس.

المراجع باللغة الإنجليزية

Amoyi, Reza (2016), Analysis the Failure of Annehdeh Islamists in Tunisia by Theories of Failed States and Authority & Efficiency Crises, *Political Studies World* , Volume 5, Issue 2 - Serial Number 2, Summer 2016 ,Pages 139-160.

Dawood Sofi, Mohammad (2019) Political Islam in Tunisia: the history of Ennahda, *The Journal of North African Studies*, 24:6, 1046-1049, DOI: 10.1080/13629387.2018.1527084

Fuer, Sarah, Rumley, Grant, Fishman, Ben and Zelin, Aaron (2021), *Political Uncertainty Deepens in Tunisia*, The Washington Institute for Near East Policiy, Aug 31 , Washington.

Fuer, Sarah (2021), *Political Crisis in Tunisia: US Response Options*, The Washington Institute for Near East Policiy, Jul 27, Washington.

Huntingto, Samuel (1991), *The Third Wave Democratisation in the Late Twentieth Century*, Normanand London, University of Oklahoma Press, p120.

Kchouk, Bilel and Mamuji, Aaida (2018), Regime change and elite behaviour: the case of the 2010–2011 Tunisian uprisings, T*he Journal of North Africa Studies*, Volume 24, 2019-Issue 6., https://doi.org/10.1080/ 13629387.2018.1466467.

Marzo, Pietro (2018), Critical junctures, path dependence and Al-Nahda's contribution to the Tunisian transition to democracy, *The Journal of North Africa Studies*, Volume 24, 2019-Issue 6, https://doi.org/10.1080/ 13629387.2018.1480943